بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم قوله مقدمه هي امر مقدم
امام المقصود لارتباط لها به وانتفاع ما فيه مت ع ماض وهي
ماحوده من مقدمه الجيش لجماعه المتقدمين مغه مت بكرى
وهي بفتح الدال على ما ربد الكلام عليه من علم الفروع وبكسرها
اي مقدمه لما يحتاج اليه لطالب هذا العلم من المقدمات مت رنين
قوله لا يسع الموسع هنا ما بالغه في عدم الجواز مشتقه بالموضع الضيق
الذي لا يمكن دخوله لضيقه مت بحري قوله جهلها الاولى في
العبارة ان يقال لا يسع الاحد عن الغير مت قوله والظنيه مراده
بالظنيه ما كان دليله ظني غير متواتر او قطعيا لكنه يحتمل التاويل
مت قوله جاز وهذا اما اذا خان وجب ك قوله على نفس اعلم عنه
ان تضيق الحادثه جاز التقليد مت قوله وكل مجتهد مصيب عالما
احبر اراس اصول الدين فليس كل مجتهد مصيب لان الدليل عليها اما
من جهه السمع او من جهه العقل مت قوله والحي يعليه والاحد عنه
اذا كانوا سواسا في العلم والنصب والورع مت قوله عمار واه البويطي
اسمه ابو يعقوب يوسف بن يحى البويطي مت تعليقه ازهار قوله
الترام مذهب امام معين اولا ولو سعد الان تودي الى الترخص
عامله مت قوله لخروجه عن يعليد واما العوام اذا قد وافقوا قول
قايل من العلما فلا يعرضوا مت قوله كل من الامامين الاولى ان يقال

قوله الا الارجح
الاولى ان يقال
الارجح ليتجه
من قلبه مت

لحرقه الاجماع مت قوله محرم لا سقال لانه تودي الى التهور في الرذايل
ويتبع الشهوات مت قوله بعد اشتيفا طرق الحكم وطريقه حمته
وهي الكتاب والسنه او الاجماع والقياس والاجتهاد والحكم الندب
والاباحه والكراهه والحظر والمنع والفساد مت قوله الى اعلم او افضل
مع استوى علمها واما لو كان الافضل قد علم فقد تقدم مت قوله
فان فسق قيل فان تاب المجتهد بعد فسقه ولم يعلم المقلب الفسق
الا بعد التوبه وجب عليه العمل بقليده وكذا لو علم قرصه ولم
يسقل المذهب عاد حتى تاب او ينقل ولم قد للترمر فانه لا
حكم للرفض حتى للترمر بنى قوله فالثاني وجب على المجتهد اعلاما
مقلبه برجوعه ليعمل بالثاني مت مشاورت قوله وله نشره
المستدامه الوطء ذكره في الرهوريت وسوت الفراش ولحوق النسب
مستدامه مت قوله النص الصريح مثال النص الصريح ان يخلد نصا
على تحريم نكاح المتعه فانه يعمل بتحريمه ولو حون ان له قولا احر
بتحريمها لم يلزمه البحث ما لم يغلب في ظنه رجوعه عن ذكر القول
مت رنين قوله الناسخ يغني الرجوع عن القول الاول لان النسخ
انما هو في كتاب الله او سنه رسوله مت قوله وان لزم المجتهد
والفرق بينهما لان وقوعه من المجتهدين قليل نادر فكان طلبا

قوله ويقبل الخ قوله ويقبل اخر القولين يعني الاخر من القولين فقد رجع عن الاول وأما الاول فلا يقبل الرجوع عنه لانه قد استقر بالعمل به

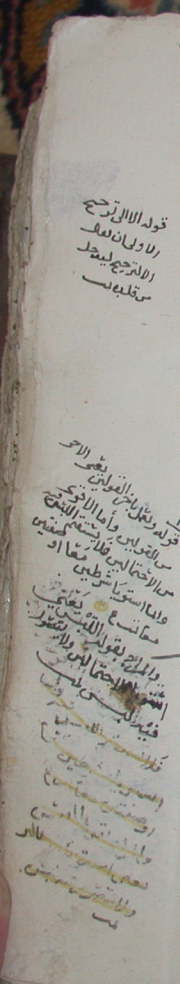

لما الاصل عدمه كلاف الادله فان وجود ذلك فيها كثير ولان طلبها
طلب لما قد وقع بما هو الاصل فلزم المحمد بث شرح بيع قوله تحريما
قيل في تعليقه على النور والفاظ الهرج سنه تحريما وعلى هو قياس
وعلى اصل وعلى معنى وعلى موجب وعلى ما دل بث قوله والساقط
منها عالما احترازا من ان يكمل ذلك الساقط للاحتراز فانه يصح الاجير
به كما سيأتي بث قوله ولا قياسا مسلمة وتعقيبه القياس حمل النفي
على النفي لضرب من الشبه بث قوله وشروطها شروط العلة
ان لا يصادم النص او الاجماع وان لا يكون لها اوصاف ما لا تاثير
في الحكم وان لا تخالفه تعليلا وتحقيقا وان يطرد فوجد الحكم
حيث وجدت وينعكس في الاصح خلاف من حرم قليل الخمر لكونه خمرا اذ لا تاثير بث
معارض شرح ٥ قوله او منعه اي لا يشترط ان يعلم اهل اما
الرى قلده هل لقول بتخصيص العلة او منع من ذلك لانه قد ثبت
انه يعمل بقول امامه في اطلاقه وتقييده ولا يطلب الخصص ولا الناسخ
كما لعدم بث قوله هي عشرة وما ورد عليك ما سواه فطاهر هذا
مفهوم عدد وهو اقوى مفهومات الخطاب بث تعليقه ازهار
قوله ما خرج من سبيلي او مائي حكمها وهو الثقب الذي تحت المثرة

كتاب الطهارة
قال الله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
فجمع وجب تطهير الباطن والظاهر
عسلم وقد ثبت ان الاستنجاء
عن القبح الا ان يختص
منه جاز تركه
سنة بنظها

نافذا الى الملعك واما الثقب الذي فوق المثرة فحكمه حكم القمي غالبا
احمران من الدرهم وكحوه مما له صلابة فانه يتخير بين طهر بالغسل المجموب
اذا بقي فيها قوة الماسات بث شرح اماد قوله والمتكرمسله وما تعذر
من العسب في قوله حتى احتلم لم يحكم له قبل ولا يحكم ما حاول
من الغسب قبل ومن غير ايصا للحل الضروره وقال عطيه
بل يحكم الساب بث ريامن قوله والمخير يريد فيه عمل شابلي البحر
تشبه الكلبة لها اضراع كاضراعها واجرا كاجرابها وتخيض كما تحيض
المراة لها شعر كالمثوك بث ريامن قوله وقي من المعدة قيل
طاهر كلاما هل المذهب ان حكم المتنجس في التعليظ والتخفيف فيكون
المتنجس بالدم والبول كالبول وكحوه بث قوله والدم ودم البوع
والحكم بخس لان لها دما سايل دكوره ط وصح لابيه وظبي عمار وقال
ص بالله انه طاهر هو لانه ليس بدي دم حائض بث حر قي له
بالماء لما ثانيا ولا يحب غسل اليدين في غسل النجاسة بهما بل يطهران
مع زوال النجاسة الا ان يكونا محسين اولا بث من فتاوى ص بالله
قوله والمزبر وكذلك الريح والطعم فحكمه حكم المزبر بث قوله
والاطفال بالحفاف قال ان طهر الكلب اذا بحث تطهر
بالحفاف بث وحكى الامام شرف الدين عن الامام المهدي عليه السلام
ان حكم سائر الاطفال حكم ابدانهم يطهر بالحفاف بث فتح

قوله والماء بالنصب فلا يخرج ما ينبع بعده بل يخرج لتعلق طهارة
البير بالخرج فلنا لا سلمنا فالنصب الخ بت بحر والنصب استثنافيا
الماحق صار رطبا ياسا لخبيث بت نظهر حكما فينتهم منها ويُصلى عليها
بت رئيس قال علمتم وان المرجف بشرط ان يتبع الماء والا فلا يدس
المخافة وكرد لك عليهم بت قوله من ما لا يشبه جمع لرشا وهو الحبل
قال علمتم ان صاحبه مما طاهر ربما نجاطهرت والا وجب غسل المدعث
قوله كما لحم حلا مرجع فلو وقع في بحر قطره بول او خوه ثم استحال لحم
حلا فقال الوجه فرعه طهوري وقيل لا يطهرت ساه قوله وردوا ربعة اصوع
والمراد بالصحف هنا المثلان وان كان عند الهادي المثل وعبر هنا
الموضع بت قوله وبجزيها قيل حد الجريان ما لا تقطعه شرب
الثور وقيل ما سبب التبنه بت رهور قوله في الراكد الفايض عباره
الاثار وفي راكد الفايض بت قوله وجهان بعني ان محل الوجهين في
الراكد منه لا في الفايض هو طاهر لانه جاري بت كراي قوله محا والانحاس
وجه نجاسة الماء وبين حبر الفاره ووجه نجاسته القليل قوله تعالى
والرجز فاهجر بت قوله والتبس مثله اذا وقعت نجاسته في مثله قليل
ثم زيد عليه والتبس حاله في الكثرة فالاصل القلة والنجاسة وان كان
الماء كثيرا ثم نقص منه وصار ملتبسا حاله ثم وقعت فيه نجاسة
فالاصل فيه الكثرة والطهارة بت بيان قوله لم يشبه مستعمل اعلم

وصار الظهارة
قوله فلا يخرج ما ينبع بعده بل يخرج لتعلق طهارة
وفي بعض اعلاه ثم
وجهان بت

ان المستعمل لا ينجست حكمه باستعماله في بعض العضو لقلته في طهارة واجد
والجمر في الغسل كالعضو الواجد بت عبث قوله ما نخ الماء جه في اللون
والطعم والمجاورة في الريح بت قوله ورفع النجس والعرق بس الحديث
والنجس ان رفع الحدث عن بابه والعباده لا جامع المعتبر بخلاف
رفع النجس فهو بابنه بت بستان قوله مغيره الطهاره وهذا حيث
علم انه ما قلو التبس على هو ما او سايع غيره لم يحز بت سعيد م قوله
قيل والاحكام يعني التي هي الوجوب والندوب والاباحة والكراهة
والحظر بت من كتاب الاعتصام في الاصل المعتبر الاجتهاد قوله باب
ندب لقاضي الحاجة وحقيقة الواجب هو ما للاخلال به مدخل في استحقاق
الذم والعقاب بت وحقيقة القبيح هو ما للاقدام عليه مدخل في استحقاق
الذم على بعض الوجوه بت وحقيقة المباح هو ما عرف فاعله حسنه
وان ليس لفعله ولا لتركه مدخل في استحقاق مدح ولا ذم ولا ثواب
ولا عقاب بت صاضه واما حقيقة المكروه فهو ما لتركه مدخل في استحقاق
المدح والثواب وليس لفعله مدخل في استحقاق الذم والعقاب ضاض
وكراهة الحظر هو تعريفه بان عليه في فعله عقابا وحقيقة ما باحدهي
تعريف المكلف بانه لا عقاب عليه في اتيانه امر او تركه ولا ثواب
وهذا اصح ما يقال فهاته منهاج الوصول الاعتبار الغصول قوله والمتحد
يحول الحال المتحد قرب المتجدد لعرفهم انه اصلح في حياة المتجدد بتعليقها

قوله والماء بالنصب فلا يخرج ما ينبع بعده بل يخرج لتعلق طهارة
البير بالخرج فلنا لا سلمنا فالنصب الخ بت بحر والنصب استثنافيا
الماحق صار رطبا ياسا لخبيث بت نظهر حكما فينتهم منها ويُصلى عليها
بت رئيس قال علمتم وان المرجف بشرط ان يتبع الماء والا فلا يدس
المخافة وكرد لك عليهم بت قوله من ما لا يشبه جمع لرشا وهو الحبل
قال علمتم ان صاحبه مما طاهر ربما نجاطهرت والا وجب غسل المدعث
قوله كما لحم حلا مرجع فلو وقع في بحر قطره بول او خوه ثم استحال لحم
حلا فقال الوجه فرعه طهوري وقيل لا يطهرت ساه قوله وردوا ربعة اصوع
والمراد بالصحف هنا المثلان وان كان عند الهادي المثل وعبر هنا
الموضع بت قوله وبجزيها قيل حد الجريان ما لا تقطعه شرب
الثور وقيل ما سبب التبنه بت رهور قوله في الراكد الفايض عباره
الاثار وفي راكد الفايض بت قوله وجهان بعني ان محل الوجهين في
الراكد منه لا في الفايض هو طاهر لانه جاري بت كراي قوله محا والانحاس
وجه نجاسة الماء وبين حبر الفاره ووجه نجاسته القليل قوله تعالى
والرجز فاهجر بت قوله والتبس مثله اذا وقعت نجاسته في مثله قليل
ثم زيد عليه والتبس حاله في الكثرة فالاصل القلة والنجاسة وان كان
الماء كثيرا ثم نقص منه وصار ملتبسا حاله ثم وقعت فيه نجاسته
فالاصل فيه الكثرة والطهارة بت بيان قوله لم يشبه مستعمل اعلم

ويتفقون في المغصوب الباحث بالغا ما بلغت بسان قوله الى آخره
سالوا الحيوانات المغصوبة بان عاصبه نصب حنايه كلها اذا قرط وحفظ
وهو عقود بذلك قوله ومعتبر قرطا والمحاد حلاف ما في الارهار في العبد
وكذلك ان حبت الدابة بيد وديع او بيد مستعير او بيد مستاجر فضاع وكذلك ما حبت
عليه [illegible] حيث شرع معروفه بالعقود وعرف وكذلك سرج في يد وقرط وحفظها
بمعنى الرسن حنايتها بالغا ما بلغ لانه كان يلزمه حفظها ولولم يعلم بكونها مغصوبة
لتحمل الضمان على ما لكها لانه مزبط لعدم اعلام من هي في يده وبهذا حلال العبد
الموجود المعار والموضوع والمرهون اذا حنا حنايه فان ضمانها يكون في رقبته اما مالك
سيده والمرتهن لانه لا يحصل على واحد منهما في يده وان كانت الدابة المغصوبة في يد
غاصب فضمان ما حبت على الغاصب سواء علم كونها مغصوبة ام لا وذكر قوله نقص
القيمة فاما لم ينقص لما فيه وحب على الجاني القيمة جميعها وان لم ينقص من قيمتها شيء
الم يكن عليه بسان قوله وفي الغاصب نسلم في المعنى انقص فحفظ ما حفظ وقوله
بان عفى المجني عليه حتى السيد بسلم ابو فداء وان لم ينقص منه قوله بعيبه
قوله هم في رقبته الذي في البيان والظهور وعبارتها انه يتعلق برقبته وللاصل بيعه
مع بسار سيده وهو اولى مما في الارهار قوله ودقدم ما طلب بعض ما حل
من كوم مال الكتابة فطولب به وما دان الجنايه فهو لا يحتاج الى مطالبة وسواء
كانت الجنايه على النفس او مال بذلك قوله والجنايه انه لا بد له ودين
الكتابه له بدل وهو الرجوع في الرق بذلك قوله على ما لكه او على عاصبه غالما
احراز من ان يكون العبد مغصوبا فحتى على ما لكه او على ماله لا الوجه
الغاصب فانه يضمن الغاصب الاول كما تقدم بسان قوله وفي كل روح مسئلة
وفي اسكتي فرج المراة الدبر كالاذنين وهما اللحمتان المحيطتان بالفرج
كما حاطه الشفتين بالفم وفي احدهما النصف لذهاب الجمال والمنفعة وهو لذه
الجماع وفي السفرتين وهما حاسيتا المستحتان بالاسكتين وفي حكومه
اذا الفرد وان انفصلا بالاسكتين وحلت حكومة متهما في دية الاسكتين وفي
العانة حكومة للجمال قوله ولا علمنا فالمسئلة عارية الفتح ما علمنا ولا يتم
فاعلم ان هذه الجنايات الذي يوجب العمامة بسان قوله بان مكلف
ما امرنا ولا سيما ولا وصل اليه شيء من الديات بذلك قوله بان مكلف
قال في الامثال عالما احرار من المملوك فانه اذا اوصا لمعين لم يصح حيثه
وكذا لعبد بعيب ومات قبل العتق لا لو اوصى بشيء في دمنه وصدق هذا من يد
من المولى الله تعالى بسان شرح اثار قوله ويشاركه التبرع

يعني في وجيب بقبله ولعسيطه وصورته ان يوصي بحجة بتتبع او اتي مثلا
بست اواني كفارات صلاة وصام وسلات اواني اخر اعكاف وبدلات
اواني صدقة للفقرا والنزكة مثلا سبع اواني فانك بنسب الحجة وهي تسع
من مجموع الموضا بها وهو احدى وعشرون اوقيتر باقي ثلاثة اسباع فما حد للحجة
ثلاثة اسباع التركة باقي ثلاث اواني وللكفارات سبعين اوقيتان واحرج
الاعكاف سبع باني اوقيته وهكذا اسبع الصدقة باقي اوقيته بسان قوله
والحيل يشرط وجوده حال عقد هما بان محلوم بسان وحي وجه خيارا ذا حلا حكم لعدم
ولاحاد بان وصحة لستة اشهر فصاعدا من يوم الوصية لم يصح كما حمل به
بعد هما بسان بذلك قوله وموبد وعكسه ذكر هذا في المنافع واما الرقبة فيثبت
موقتا بسان قوله ونصح اشتاطها فاذا احتاج السبع ما لك المنافع شقط حصة
من قصيرة وبان وديعي بسان قوله والنصيب والسهم بمثل افلهم شكل ويكون
ذكر النصيب بعد ذكر السهم مثاله حده وان يكون للوصي له السبع فلو لم يكن
ثم اقل كان يكون لها بان واوصى بنصيب من مال زيد فانه يكون له الثلث
ان لم يكن له الا ان واحد فلو صي له النصف مع الاحتراز هكذا في الوصية
بالنصف بسان قوله وكذا وكذا نصفان فلو اوصا لزيد وللحسن بكذا
وعبروا من المدايكه لم يكن لزيد الا النصف لان الملك مما لك كلكم منع الشرع
من تحت الوصية له وان اوصا به لفلان وللحمارا والمسجد مما لا يملك ويملك
وتعصو لنصح لها النصف ويبطل النصف الاخير بسان قوله والوارث كامر
هذا في المنعم والعلا واما الرقبة فعلى ملكها الاول بسان عامر للاستقبال
وان اوصى بالعين لم يدخل الا ما كان حاصلا عند موت الموصي لا نه
وقت صحت الوصية لا ما حدث من بعد لان ذلك لزيادة على ملك الصحيح بالعقود
وروايات فنصيبه لورثته بسان قوله شكى ثلثها فوع واسلم
الثلث والغلة محتمل ان بعد الثلث فيها بان لعموم الرقبة لما فعها
ولعموم مسلو به للمنافع مدة الوصية فما كان التفاوت بينهما في الوصية
من الثلث ذكره في البحر ويحتمل ان يعتبر قيمتها حال احراجها كما في الشتى
باعتبار قيمته يوم ولد ولعله اولى بسان قوله لا المشروط حصوله
واما الحلاف في كونه وصيا واما حصوله فلا بد عنده والا كان الوصي
مستعد ما لذلك واذا مات قبل المشروط حصوله بطلت الوصايا

ولا يبيع من حضور لانه شرط في صحة نصب قوله ان لم يشرط
الاجتماع فاذا نزل احدهما في رد وديعة او غصب صح ولو شرط الاجتماع
سوى قوله ولا شاجرا واذا شاجرا عند من يكون المال المحجور
ان امكن تعريضه والا امسكوه بالمهاياة او عند لوح ثقة عرفهم وقال
وقال كبر مع اعد لهم سبب قوله اذا كان له وقت البيع
مصلحة هذا حتى لا ولاية للوصي على الصبي كان للكونه وصيا على مورث
الصبي كاجيه او عمه او نحو ذلك وله مصلحة ومال فله النقض
قوله ولو افاق المال فعل هذا فيما لم يتعدم له عمل كمسئلة
الكتاب وكبراءات الجرح الاح وكتوكيل الركوفي الخصومات
لا كمسئلة الطلاق البدعي ونحو فلا ينبغي ان يكون فيها خلاف
قوله ويعمل باجتهاده وحاصل ذلك ان الوصي يعمل فيما مضى بمذهب
الوصي له لزوما وسقوطا واما في المصرف وما وجب في المستقبل
فبمذهبه وكذا الوارث فيما وجب عليه في صغره يعمل بمذهب الوصي
ومذهبه في المستقبل شرح المنار وهي من رأس المال يعني ارم المثل
والزايد من الثلث قال الوصي الاول لا يحدث فعل الا بذلك كان من
راس المال يدل ما ص قوله وفي القضي واذا اقتضا الدين من غريم حقيه
بغرماء مال نفسه صح القضاء لان رجع على التركة ولا على الورثة شي بحلاف
الوصي في ذلك كله يدل ص قوله يجب على المسلمين شرعا عبارة الاشبار
ويجب النظر شرعا على اهله يعني يجب على اهل النظر وهم اهل الحل والعقد
من المسلمين ان ينصروا الى البحث والنظر فيما يصلح للقيام بما امر
الى الامام من الدرية الطاهرة المطهرة وعدل عن عبارة الازهار لانها
توهم وجوب النصب كمذهب المعتزلة والمرجيئة شرح الاثار قوله
ذكر ولا يصح امامة المرأة اجماعا لقول صلعم ما افلح قوم ولوا امرهم امراة
وعد نقص التابعين صحت امامة المرأة لما كان من امر عايشة

للاحتلوم الحمل ولو هو حلا والاجماع سعت قوله ان نصر لقول على علم لا يمنعكم
من الق ما دامت ايديكم مع ايدينا ولا تمنعكم من مشاحتنا ما دمتم على ديننا
سر هو قوله والجهاد فرض كفاية مع حج له مسلة ولا يجب على صبي ومجنون
لرفع القلم عن ولده صلعم اسمات حوكم المديون والمريض والاعرج والاعمى فلا
حوج عليهم سع قوله فالم يبصر اي والمراد بالبصر البصر والبدن محدود العلة
او زيادتها او نقصها او نطقه بوجه ما تركه الكسح والقعدة ونحوها مما ذكر احت قوله و
تفيد الاحكام القياس ان المفيد اليه والى عبيه تفيد ما حكم به من باب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر كالركاة سر قوله والزام من عليه حق هذا في المحلت
فيه كالركاة فاما المحجر عليه من حقوق الادميين على الكمال احد يلزم ما حرجها
قوله واستعجال الخصوف يخشى التي يصح تحويل قلق وحول الحول يه وداري لان
الدين صلعم تحمل من الصاس ذكره حويني قوله واسيره كما ذكر في هذا دين واقع
لا دافع اذ لم يحرر به عرش اذ لا تكون الا مسيرة والحاسوس الا احدهما سر قوله
واستشارتهم فيما لنظرهم فيه محال الا فيما ليس لنظرهم فيه محال اي كان في مشاورتهم
مفسدة من حصول القلق منهم الم تعد الى ما هو فيه اذ كان تحمل في المشاورة
اشتباه المصلحة في كتاب اذ كان تحمل بذكر اختلاف رايهم فيودي الى التخنا فيما بينهم
وجود ذلك مما تحمل معهم بسوس الخاطر للامارة كما ذبه كذا احرر منه في الاثار
وابل قوله وان نوس على الشريه امير او الشريه من حسه الى ملاك مايه و
ربه ان يكون مديرا شحاعا ناصحا صليبكا مع صحيا الامع سمعا حقرم مهيبا
واستيوع وعاده بالولايه والحرب لنعرفه لذلك فلو على الطرطلا
لان عبر عاده حاربت قوله او دا لاي كد ربيدي الصبر وكان عمر ما بين
وخمس سنه حين قتل وكذا في اوطاس والفتح مشتهر وفي سنة صليه سر قوله
او سقايه للمورد وس تعلم مع الحرم الم ولاد به عليه سر مال قوله فضل
وحرق واما العرايب والحيه والعقرب والحداه ونحوها مما يعمل فلا يكون
الظاهر الجبر واما الجراد فيجوز اذ حصل الاجماع المتعلمت مرات قوله ان حصر
بها ولو مات قبل الحول لتعينه لانه قد حصل بها الارتفاق وجبر الربع
بعض قوله ما ملكت يده عليه الا العبد الابق اليم فلا ملكونه بقبوت اليد
لان يده ثبت على نفسه قوله او محظور وقد تلف والمختار انه يضمن مطلقا
سواكان باقيا او تالفا حت كان شرطا واما اذا كان مصرحا بصدق يده مع البقا

وضع اللفظ نص ليست المالية قوله ولسلم هذا مبني على المطلوب المعينة فقط على أصل
المذهب أو على ظهور أن مصرف سائر الحقوق سيقوله ولا يسقط بها المحقوق الذي لم يسلم عالما
احتراز من حقوق الآدميين ومن كفارة الظهار ومن حد القذف فلا يسقط بكل
تقدم وحق الحجر على الصحيح قوله والمقابل قول كالمرتد والثاني أنه إن كان قد
عرف العدل والتوحيد فكالمرتد وإلا فكالذمي بمدة قوله وعلى كل مكلف
سلم أو كل الكافر بحد عليه عند من قال إنهم مخاطبون بالواجبات كتحريم
ما هو أعم منه وهو الأصح قوله والنهي عما علم منكرا هو من شعار الإسلام
وأركان الدين ونحوها معلوم سمعا وفاقا وعقلا منه الوعظ وهذا أصل من
الجهاد في سبيل الله وقد قال في الكشاف إن ترك النهي عن المنكر أشد من فعل المنكر
قوله إن طال تأخيره قال الإمام علم وقام الظن هنا مقام العلم لأن هذا من باب
الحليات والظن في باب جلب النفع ودفع الضرر قائم مقام العلم هنا قوله
ولا يختص إن كفانا الذين فأمكن فإن خشي الوقوع حاز الخشن ابتداء وكذلك حث كان
الباغي عن المنكر بلده وبين فاعله حائل يمنعه الوصول إليه في تلك الحال بحيث لم يمكنه
منعه إلا برميه الذي لم يقتل في العادة ولو كان قريبا منه أمكنه منعه بدون ذلك
فقيل إنه كحوز له رميه ولو قتله لأنه لم يمكنه المنع عن المنكر إلا بذلك وبه سبان
قوله وتوبق عصيرا لظنه خمرا لا يتأتا على أصل المذهب أن نعمل بالظن في إراقة العصير
لي والظن فقط لأنه شرط العمل في الخمر المنكر سيقبل الأولى في العبارة أن يقول
وتوبق خمرا رآها له أو عصيرا لعمل بفيه الخمر سقوله وسكر عبيه من ظاهره
الستر لقوله تعالى ولا تعلم تعصبا إلى الأبيد ما رجي أن الله تعالى عبد حلا أو حيا
المراد من عمران علم من مات يأتي من العبيد فهو أحرى بدخول الجنة ومن
مات معرضا عنها فهو أول من يدخل النار وقال صلى الله عليه وسلم ما النار في العبيد بأشد
من العبيد في حساب العبد وقال عمر الحلماء أيامكم وذكر الناس فإنه جليسكم بذكر الله
فإنه سفاد وسمع على الحي رحلا وهو محمر من السماك لعباب أحمر فقال أما كره العبيد
فإنها إدام كلاب الناس وقال لبعضهم تحت عبده أحيك لحلمك فأما الواحدة
فلعمك إن لعباب شيء هو فيك وأما الأخرى فشكر الله تعالى أدعاك مما سلاه
قوله عبده من ظاهره الشر المعين أو الجامع المعينين وشواكل حيا
أو ميتا ذكر العبيد وأما إدام بعضه فليس عبيده قوله فلا تعصوه بنهي
قال في الزهور في العبيد في لفهمك المخاطب في غيبة إنسان ما هو فيه مما
يكرهه بريد به نقصه وقد يراد وهو لا ينقص عند الله تعالى قلت لفهمك المخاطب
ليدخل فيه القول والغمز والكتابة ونحو ذلك مما لو كلم معه عد ذكر فلان الله
يصلحه أو أعوذ بالله من الشر أو الحمد لله الذي لم يبتلينا ونحو ذلك وخرج بإساءة الظن

فائدة

فائدة يحرم وإن لم يكن عيبة قوله وتوبق من عليها إلا التوبة لدفع عن المرء
ضرر ما قاله فيه عند الناس من ولا يجب الإعلام إلا لأولاد وزجه فقط قوله
أو لحالفة وبيانه والأولى بالفتح لأن ظاهر المحالف مع المحالف لقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لعباس ظاهرك علينا [redacted]
ت أكواهر المساهاة المتعلقة بمراحيات الرواة أحمد لله ومنه نستمد
سهدى الهادي العلامة الفاضل الورع عبد الله بن محمد بن أحمد العنبري
حفظه الله ومتع بحياته محمد وآله [illegible] يوم الجمعة يوم عيد الفطر
سنة ١١٨٧ ٢٤ ٢ صنعاء المحروسة

يقول العبد الفقير المستجير بربه من عذاب النار عبيد الله وابن
عبده وابن أمته محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن
صلاح بن علي بن محمد غفر الله عنه آمين اللهم آمين وصلى الله على محمد وآله وسلم

نهاية المخطوطة